

الحملة الوطنية

لمكافحة الفساد



ودعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

نشرة إخبارية (كانون الأول-2007)
العدد الأول



- إطلاق مسودة الخطة الوطنية لمكافحة الفساد
- دراسة حول مدى مواءمة السياسات والتشريعات الفلسطينية لأحكام الاتفاقية
- نشاطات توعية بالاتفاقية
- إصدارات
- مشاركات دولية



الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

هاتف : 02 2974949 / فاكس : 02 2974948 - ص.ب : 69647 - القدس : 95908

غزة - هاتف : 08 2884767 - فاكس : 08 2884766

بريد إلكتروني : aman@aman-palestine.org - الموقع الإلكتروني : www.aman-palestine.org

السلطة الوطنية الفلسطينية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

رئيس الوزراء يعلن الإلتزام بما ورد فيها من أحكام وتدابير

الفساد في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي ستستمر حتى نهاية عام ٢٠٠٨، لمنصرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتأثير في السياسات العامة للسلطة الوطنية وتوجيهها نحو الحوكمة الرشيدة وتشجيعها على إعداد خطة وطنية فلسطينية لمكافحة الفساد يشارك فيها الجميع ويتابع تنفيذها القطاع العام والخاص والأهلي.

وفي كلمة رئيس الوزراء د. سلام فياض أعلن الإلتزام بمبادئ وأحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

إن الاتفاقية غير ملزمة للسلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها سلطة لم ترتقي بعد إلى مرتبة دولة في الأمم المتحدة في الوقت الحالي (أكثر من مراقب وأقل من دولة)، ولكن ارتأت أمان وبالتشاور مع السلطة الوطنية الفلسطينية، أن تبادر السلطة إلى الإعلان بالاستعداد للالتزام بأحكام الاتفاقية من جانب واحد وذلك من خلال إعلان رسمي باسم رئيس الوزراء سلم إلى الأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥.

وفي تموز ٢٠٠٧ أطلق ائتلاف أمان الحملة الوطنية لمكافحة

في مذكرة تعاون مع أمان تتعهد الحكومة بتنفيذ سياسات لمكافحة الفساد



المناسب حول نشاطاتها إلى الجمهور.

أما الحكومة، فالتزمت بإصدار التعليمات الضرورية للوزارات من أجل توفير المعلومات الضرورية لعمل ائتلاف «أمان» وغيره من المؤسسات، وذلك تأكيداً لحق المواطنين في الاطلاع على الملفات العامة.

وقعت الحكومة الفلسطينية ممثلة برئيسها الدكتور سلام فياض مذكرة تعاون مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان- ممثلاً بالمفوض لشؤون مكافحة الفساد فيه الدكتور عزمي الشيبيني، وذلك في الثامن والعشرين من شهر آب الماضي.

وتقضي المذكرة بتعاون الحكومة مع ائتلاف أمان لتعزيز مبادئ الشفافية ونظم المساءلة وقيم النزاهة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وفي مؤسسات القطاع العام بشكل خاص.

وبناء على هذه المذكرة، أبدت الحكومة استعدادها لتبني سياسات مكافحة الفساد من خلال تنفيذ مجموعة نشاطات منسقة في إطار خطة وطنية فلسطينية بمشاركة المجتمع المدني، من أجل تجسيد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العامة، وإشاعة الشفافية والمساءلة في عملها، إلى جانب استعدادها للالتزام بالأحكام الأساسية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي كُلف ائتلاف «أمان» من قبل الأمم المتحدة بالترويج لها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبدوره، يعمل ائتلاف «أمان»، بدعم من الحكومة، على تشجيع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على لعب دور مباشر لرفع وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر.

وحسب المذكرة، أبدى ائتلاف «أمان» استعداداً لمساندة الوزارات ومؤسسات السلطة في إشاعة الشفافية في عملها، وتعزيز قدرتها على توفير المعلومات الموضوعية في الوقت

المختلفة وبشكل خاص طلاب الجامعات والمدارس و الفئات المهمشة في المجتمع كالشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة.. الخ .

- إصدار نشرة دورية للتعريف بقضايا المساءلة والشفافية والنزاهة في عمل مؤسسات المجتمع وعقد جلسات تعريفية وتدريبية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تستهدف القطاعات كافة.
- تطوير مجموعة من مؤشرات القياس لمظاهر الفساد وتحديد وسائل لقياس مستويات الفساد في القطاع العام والخاص والأهلي.
- ضغط وتأثير لإعداد وإعتماد الخطة الوطنية الفلسطينية لمكافحة الفساد .

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تلزم اتفاقية الأمم المتحدة في فصولها الثمانية، وموادها الإحدى والسبعين، الدول الأطراف، أي الدول التي أودعت صك التصديق، بتطبيق تدابير واسعة النطاق ومفصلة لمكافحة الفساد من خلال قوانينها ومؤسساتها وممارساتها. تهدف هذه التدابير إلى تعزيز الوقاية من أفعال الفساد وضبطها ومعاقبة مرتكبيها، بالإضافة إلى التعاون بين الدول الأطراف لمكافحة الفساد وتعقب الفاسدين والأموال المحصلة بطرق غير شرعية.

تم التفاوض على اتفاقية مكافحة الفساد من قبل ممثلين عن أكثر من مئة بلد. وقد قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بدور الأمانة العامة للمفاوضات. كما شارك المجتمع المدني، بما في ذلك منظمة الشفافية الدولية، في هذه العملية. وعقب اختتام المفاوضات في أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠٣ تم تقديم نص الاتفاقية لإقراره من قبل الجمعية العامة بتاريخ ٣١ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠٣. وعند إقراره تم فتحه للتوقيع عليه في مؤتمر خصص لهذا الغرض في مدينة مريدا في المكسيك في الفترة ما بين ٩-١١ ديسمبر (كانون أول) ٢٠٠٣. واليوم العالمي لمكافحة الفساد بتاريخ ٩ ديسمبر (كانون أول) يصادف ذكرى مؤتمر التوقيع هذا.

وقد ساهم إئتلاف أمان باعتباره الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية مع مثيلاتها في العالم في بلورة الاتفاقية واليات الرقابة على تنفيذها.

تم تبنيها في: ٣١ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠٣ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.
الدول الموقعة عليها: ١٤٠ (كما في ١ تشرين الثاني ٢٠٠٧)، فتحت للتوقيع بتاريخ ٩ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٣.
عدد الدول المصادقة عليها: ١٠٢ (كما في ١ تشرين الثاني ٢٠٠٧)
دخلها حيز التنفيذ: ١٤ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٥.
مفتوحة لـ : كافة الدول والمنظمات الاقتصادية والإقليمية

الحملة الوطنية لمكافحة الفساد



ينفذ إئتلاف أمان هذا المشروع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، وبدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية بمبادرة من المجتمع المدني وبمشاركة كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني، للعمل الجماعي على : دعم البحوث ذات العلاقة بمكافحة الفساد، مشاريع القوانين، وكذلك الدعوة لتنفيذ وإنفاذ تدابير مكافحة الفساد وإقرار ومتابعة تنفيذ خطة وطنية لمكافحة الفساد.

هدف المشروع:

مناصرة ودعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الأرض الفلسطينية المحتلة.

النتائج المتوقعة للمشروع:

- دراسة تحليلية لتحديد الفجوات في التشريعات و السياسات العامة والبنية المؤسساتية.
- أنشطة التوعية والمناصرة بشأن مكافحة الفساد مدرجة في برامج عدد من منظمات المجتمع المدني .
- انشاء شبكة (تحالف) من مختصين ومؤسسات مجتمع مدني فعالة في مجال الرقابة والضغط على الحكومة للعمل على محاربة الفساد .
- خطة وطنية فلسطينية لمكافحة الفساد

أنشطة المشروع:

- إعداد دراسة عن الفجوات في التشريعات والسياسات العامة المتعلقة بمكافحة الفساد ومدى مواجعتها لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .
- إعداد مسودات تشريعات مكافحة الفساد تتضمن تعديل أو إضافة أو اقتراح تشريعات مثل حماية المبلغين.
- الضغط والتأثير من أجل تأسيس هيئة الكسب غير المشروع وتفعيل دورها.
- التعاون مع مجلس القضاء، في تعريف النيابة العامة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ودورها في تطبيقها.
- تفعيل تحالف من المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني وناشطين لمحاربة الفساد والرقابة على العمل العام.
- برنامج توعية بضمون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال وسائل الإعلام (التلفاز، الراديو، الصحف، ورشات عمل، ندوات، مواد توعوية متخصصة)، يستهدف المجتمع الفلسطيني بشرائحه

بحضور حشد من ممثلي القطاعين العام والخاص والأحزاب والمؤسسات المدنية "أمان" يطلق مسودة الخطة الوطنية لمكافحة الفساد فياض يؤكد دعم الحكومة.. والالتزام بمواصلة الإصلاح

تحت رعاية رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض وبحضوره، نظم ائتلاف "أمان" مؤتمراً في الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر نظام الفيديو كونفرنس، في الثالث عشر من شهر كانون الأول الماضي، أطلقت فيه مسودة الخطة الوطنية لمكافحة الفساد في المؤسسات الفلسطينية، والتي تقوم على مبادئ وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة الساعية لمكافحة الفساد، وذلك بحضور حشد من ممثلي القطاعين العام والخاص وممثلي أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

وأعلن فياض أن وزارة المالية الفلسطينية ستستأنف نشر بيانات تفصيلية عن أعمال الخزينة الفلسطينية «بوتيرة شهرية ومنتظمة» اعتباراً من مطلع عام ٢٠٠٨، متعهداً بالاستمرار في تطوير التدابير الهادفة إلى تحقيق الشفافية المطلقة في إدارة المال العام، وإجراءات اعتماد الموازنة، ونشر الإيرادات والتفقات بصورة دورية ومباشرة بما يمكن الجمهور من الاطلاع عليها.

تؤسس لمجتمع خال من الفساد والمحسوبية، مجتمع يقوم على المساءلة والمحاسبة والشفافية وتكافؤ الفرص، مجتمع ينهض من ركاب الدمار والتدمير الإسرائيلي، ويسعى لنفض غبار الفوضى والفلتان واستعادة دور المؤسسة وترسيخ الحكم الصالح في ظل سيادة القانون.

وقال: «إن التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني في كفاحه الطويل لإنجاز حقوقه الوطنية تستحق منا جميعاً بذل كل الجهود لبناء مؤسسات قوية وقادرة على رعاية مصالحه وتلبية احتياجاته والتحول الفعال إلى دولة مستقلة تقوم على حكم المؤسسة وسيادة القانون».

وكانت الحكومة قد أعلنت موافقتها على ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة، رغم أن التمثيل الفلسطيني فيها لم يرق إلى مستوى دولة، كي توقع على الاتفاقات أسوة بباقي الدول.

وقال د. عزمي الشعيبي، المفوض لشؤون مكافحة الفساد في ائتلاف "أمان" الذي أوكل إليه ترويج الاتفاقية، إن رئيس الوزراء سلام فياض بعث برسالة إلى الأمم المتحدة أعلن فيها التزامه بالاتفاقية، مشيراً كذلك إلى أن الرئيس محمود عباس أعلم البنك الدولي موافقته واستعداده للعمل على تنفيذ برامج محاربة الفساد.

عشراوي والشرافي: المساءلة ثقافة بالأساس

ومن جانبها أشارت د. حنان عشراوي، رئيسة مجلس إدارة ائتلاف "أمان"، أن "أمان" شكل نقلة نوعية لترسيخ العنوان الفلسطيني في الجامعة العربية لإنشاء مؤسسات مماثلة في الوطن العربي تعنى بمكافحة الفساد، مشيرة إلى الفكرة الجديدة التي اتبعتها "أمان" في مكافحة الفساد المتمثلة في منح شهادات العمل الصالح في المؤسسات الفلسطينية، وهي مرحلة تجريبية في البداية.

ودعت عشراوي إلى البدء بحوار وطني شامل للوصول إلى انتخابات عامة "تنفذ النظام والمجتمع وتقوي الإرادة الوطنية".

من جهته، قال د. كمال الشرافي، مستشار الرئيس لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، عضو مجلس إدارة "أمان": لا يمكن مواجهة التحديات التي يعيشها المجتمع الفلسطيني دون خطة واضحة لمكافحة الفساد، ودون مشاركة رسمية وأهلية في إعداد وتنفيذ هذه الخطة.

وأشار الشرافي الذي تحدث من غزة بواسطة الفيديو كونفرنس إلى أن الثقافة السائدة ترفض الرقابة، مشيراً إلى أن التحدي أمام هذه القضية يكمن في "تحويل هذا الشيء المرفوض إلى مقبول في الثقافة الفلسطينية السائدة".

الشعيبي: يجب تعيين هيئة الكسب غير المشروع

من جهته، قدم د. عزمي الشعيبي، المفوض لشؤون مكافحة الفساد في ائتلاف "أمان"، شرحاً عن الخطة الوطنية لمواجهة الفساد، مؤكداً أنها ليست سوى مسودة، داعياً كافة القطاعات إلى المساهمة في تطويرها بشكل تفصيلي.

وأشار الشعيبي إلى أن العديد من المؤسسات الفلسطينية ما زالت تعمل لغاية الآن دون تشريعات، مديناً في الوقت ذاته عدم تعيين رئيس هيئة الكسب غير المشروع، بالرغم من تبني قانون الكسب غير المشروع من قبل الحكومة والرئاسة والمجلس التشريعي.

وقال: "لا يعقل أنه تم رفع عدد الموظفين في القطاع العام من ١٥٠ ألف موظف إلى ١٨٠ ألفاً، ولا توجد القدرة على تعيين مجموعة من الموظفين في هيئة الكسب غير المشروع".

ودعا الشعيبي إلى استكمال الإجراءات والتشريعات الكفيلة بمكافحة ظواهر الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية.

أما النائب قيس عبد الكريم، عضو مجلس إدارة برلمانين فلسطينيين ضد الفساد، في كلمة القوى الوطنية، فقد تخوف من الإلتزام الجاد باسم هذه القوى والأحزاب والكتل البرلمانية بخطة مكافحة الفساد، رغم إعلانه باسمها عن تأييدها.

وقال: "لا أستطيع أن أضمن لكم هذا الإلتزام، لكنني أؤكد أن هناك الآن من يبذل جهوداً كبيرة لاجتذاب النظام الساسي وقواه السياسية إلى موقع الإلتزام بهذه الخطة الطموحة، وأعبر عن تقديري لهذا العمل الدؤوب".

وسادت أعمال المؤتمر، نقاشات ومداخلات من الحضور، ومنهم نواب في المجلس التشريعي وممثلون عن القطاع الخاص، حيث تمحورت مداخلات المتحدثين حول السبل الكفيلة بمكافحة الفساد.

المؤسسات الداعمة تؤيد الخطة

وتحدث خلال المؤتمر ممثلون عن المؤسسات الداعمة لأعمال المؤتمر، وهي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة "كونراد أديناور" الألمانية، والمثليتان الهولندية والنرويجية، الذين أكدوا استعدادهم لمواصلة تقديم الدعم لتنفيذ خطة مكافحة الفساد.

محاو الخطة كما طرحت في المؤتمر

أولاً: استكمال تشريعات (قوانين وأنظمة) مكافحة الفساد،

سواء المباشرة منها أو غير المباشرة، مثل: قوانين حق الحصول على المعلومات، والمنافسة ومنع الاحتكار، وتنظيم الامتيازات والخصخصة، وقانون العقوبات فيما يتعلق بتجريم مظاهر الفساد، والأنظمة الخاصة بعمل واختصاصات مختلف الوزارات والمؤسسات العامة والأنظمة المتعلقة بقوانين هيئة الكسب غير المشروع، ومكافحة غسل الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية، والعطاءات واللوازم الحكومية، وهيئة سوق رأس المال، ونظام تفصيلي حول تضارب المصالح في الوظيفة العمومية وقانون خاص بعمل صندوق الاستثمار وإخضاع إيراداته للرقابة باعتبارها أموالاً عامة وتحديد علاقته بوزارة المالية.

ثانياً: اعتماد مجموعة من السياسات العامة التي تحد من فرص الفساد، خاصة في القطاعات المتعلقة بخدمات الجمهور، ومنها على سبيل المثال: السياسات المتعلقة بنشر المعلومات حول الإجراءات المتبعة في مؤسسات القطاع العام، وفتح المجال أمام وسائل الإعلام للقيام بدورها في المساءلة ونشر المعلومات، وإدماج قيم النزاهة في المناهج التعليمية على مختلف المستويات، وتبني الاتفاقات الدولية وعقد الاتفاقات الثنائية التي تعزز جهود مكافحة الفساد، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والإعلان عن الوظائف العامة وإجراء المسابقات الخاصة بها كإجراءات أساسية في التعيينات للوظائف العمومية، وتبني نظام تأمين صحي وطني شامل يقوم على أساس التكافل بين فئات المجتمع، ويكون دور الحكومة فيه رقابياً ومنظماً وليس مقدماً للخدمة.

ثالثاً: استكمال بناء وتفعيل مؤسسات و وحدات وأجهزة الرقابة العامة، ومنها على سبيل المثال: بناء هيئة الكسب غير المشروع، واستكمال بناء ديوان الرقابة المالية والإدارية، وتفعيل وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة ووحدات الرقابة والتفتيش في وزارة المالية، واتباع جميع المؤسسات والهيئات العامة التي لا تخضع للوزارات إلى رقابة مجلس الوزراء أو السلطة التشريعية، ومأسسة عملية توزيع المساعدات العينية.

رابعاً: تدعيم سلطة القضاء المستقل وتعزيز قدراته لفرض سيادة القانون، ويتطلب ذلك: حصر جميع قضايا الفساد المرفوعة أمام القضاء أو التي مازالت لدى النائب العام وإعداد برنامج يستهدف الإسراع في نظرها، وتوفير القضاة المؤهلين.

خامساً: رفع درجة الوعي العام للجمهور الفلسطيني بظاهرة الفساد والبيئة الداعمة لها وآثارها المدمرة، إضافة إلى التعرف على أسبابها ومظاهرها، وذلك من خلال تطوير برامج ونشاطات مناسبة تعتمد في الأساس على نشر المفاهيم وتعميم الخبرات الإنسانية المضادة للفساد.



وقال: « أؤكد أمام هذا المؤتمر التزامنا الذي أعلنه في برنامج الحكومة باتباع سياسة جادة من أجل مواصلة الإصلاح ومكافحة الفساد، وفي إطار من الشفافية والاستعداد الدائم للمساءلة والترحيب بكافة أشكال الرقابة».

وأعلن فياض دعمه ومساندته لأي جهد يسعى "إلى خلق ثقافة

دراسة حول مدى مواءمة السياسات والتشريعات الفلسطينية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ضمن الحراك المجتمعي الفلسطيني الرامي لمحاربة ظاهرة الفساد بكافة جوانبه والذي كان ائتلاف «أمان» معنياً ومبادراً رئيساً في التأصيل له من خلال مقترح الخطة الوطنية لمكافحة الفساد وإطلاق الحملة الوطنية لمحاربته، سعت هذه الدراسة لتمثل إطاراً نظرياً يؤسس للخطوات العملية واجبة الاتباع رسمياً وأهلياً للقضاء على تلك الظاهرة.

وتهدف هذه الدراسة، التي أعدها برعاية ائتلاف «أمان»، الأستاذان: علي أبو دياك وناصر الرئيس، إلى البحث عن مدى إنسجام الوضع الفلسطيني من حيث السياسات العامة والتشريعات بمستوياتها المختلفة مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك لتحديد مكانم الاتفاق مع هذه الاتفاقية وبالتالي تعزيزها والتأكيد على ضرورة الالتزام التام بها ومكانم الاختلاف والنقص والتعارض مع الاتفاقية بهدف تصويبها ومواءمتها مع الاتفاقية.

ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بحيث تم تحليل نصوص الاتفاقية وما تتطلبه من تدابير وقائية لمكافحة ظاهرة الفساد، سواء على صعيد السياسات العامة أو على صعيد التشريعات، ومن ثم تحليل السياسات والتشريعات الفلسطينية ذات العلاقة بمحاربة الفساد لدراسة مدى انسجامها ومواءمتها مع متطلبات الاتفاقية.



وجاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول؛ بين الأول منها المحاور الرئيسية في الاتفاقية، محدداً أهدافها ونطاق تطبيقها وأفعال الفساد المجرمة بمقتضاها، وإجراءات وضمائم تعزيز

مكافحة وملاحقة الدول لجرائم الفساد، والتدابير الوقائية المطلوبة لمحاربة الفساد وفقاً لهذه الاتفاقية، سواء ما تعلق منها بالسياسات العامة أو ما تعلق بالتشريعات، ومن ثم تعرض هذا الفصل إلى مدى إلزامية هذه الاتفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية، مؤكداً إمكانية أن تكون السلطة بإرادة منها طرفاً ملتزماً بها.

وحُصص الفصل الثاني للحديث عن السياسات الفلسطينية العامة ومدى مواءمتها للاتفاقية، فتطرق إلى ملامح السياسات العامة للحكومات الفلسطينية المتعاقبة، ومن ثم عالج الإطار العام لسياسات مكافحة الفساد والمتعلقة بتعزيز المشاركة والانتخابات التشريعية، وضبط المشتريات العامة وإدارة المال العام، وإصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية، كما تطرق هذا الفصل إلى هيئات مكافحة الفساد الوقائية ودور كل من هيئة مكافحة الكسب غير المشروع وديوان الرقابة المالية والإدارية في هذا المجال، وقد بين هذا الفصل الأحكام المتعلقة بإقرار الذمة المالية. كما عالج أيضاً تدابير مكافحة غسيل الأموال، موضحاً سياسة الحكومة في مكافحة غسيل العائدات الإجرامية والرقابة على النشاط المالي للجمعيات والهيئات الأهلية.

أما الفصل الثالث فتناول مدى مواءمة التشريعات الفلسطينية لاتفاقية الأمم المتحدة، فتطرق إلى ماهية التشريعات التي تحكم الأراضي الفلسطينية، عارضاً أهم المآخذ والعيوب التي تعتريها، ثم عرض مدى مواءمة التشريعات الفلسطينية لأحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في مجال تجريم الفساد، بدءاً من تجريم الرشوة مروراً بتجريم اختلاس الأموال وتجريم غسيل الأموال وتجريم الإثراء أو الكسب غير المشروع، وانتهاءً بمدى تبني التشريعات السارية في فلسطين لإجراءات وضمائم تعزيز مكافحة وملاحقة جرائم الفساد.

كما عالج هذا الفصل مدى مواءمة التشريعات السارية في فلسطين للسياسات التي أقرتها الاتفاقية، خصوصاً فيما يتعلق بتشكيل الدول هيئات مكافحة الفساد، ووضع هذه الدول تدابير مناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية، ووضع تشريعات وأنظمة خاصة بالوظيفة العمومية.

ورشة عمل تناقش مسودة الدراسة

وفي هذا الإطار، نظم ائتلاف «أمان» ورشة عمل لمناقشة مسودة الدراسة حول التشريعات والسياسات الفلسطينية العامة ومدى مواءمتها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

ولمناقشة مسودة مقترحة للخطة الوطنية لمكافحة الفساد.

وحضر الورشة أشرف العجرمي، وزير شؤون الأسرى والمحربين، وممثلون عن الوزارات والمؤسسات الحكومية، ونواب من المجلس التشريعي، وممثلون عن المجتمع المدني، وعدد من الباحثين والمهتمين.

وقال العجرمي في مداخلة له خلال الورشة إن الحكومة الحالية حكومة متحررة من الحزبية، وورثت إرثاً ثقيلاً من الفساد، مؤكداً أن الحكومة مستعدة لعمل خطة إصلاح وستتبنى الخطة الوطنية لمكافحة الفساد.

وأضاف: لا يمكن مكافحة الفساد بدون وجود قانون غسيل الأموال، مؤكداً في الوقت ذاته ضرورة إقرار قانون الأحزاب.

وقدمت في الورشة مداخلات أخرى طالبت الحكومة بتقديم تقرير سنوي عن إنجازاتها في مجال مكافحة الفساد، وأهمية تأسيس هيئة مستقلة لمكافحة الفساد يتولى المجتمع المدني تأسيسها.



حلقتان متلفرتان للتعريف بالاتفاقية وللتوعية بمكافحة غسيل الأموال

وبدوره تحدث الرئيس عن التشريعات الفلسطينية المعمول بها لمكافحة الفساد، والفجوات التي تعاني منها هذه التشريعات، ومدى انعكاسها على دور القضاء الفلسطيني في مكافحة الفساد.

وتطرق النائب عبد الكريم إلى دور المجلس التشريعي في هذا الخصوص، مؤكداً أهمية وجود آليات مساءلة وملاحقة للفسادين خارج أطر المجلس التشريعي كونه معطلاً.

كما نظم ائتلاف «أمان» حلقة خاصة للتوعية بمكافحة غسيل الأموال، في شهر كانون الأول من العام الماضي، وعرضت على شاشات معظم المحطات المحلية في محافظات الوطن.

وأدار الحلقة الدكتور عزمي الشعيبي، المفوض لشؤون مكافحة الفساد في «أمان»، وشارك فيها كل من: رياض عويضة من سلطة النقد، ونبيل أبو دياب، مدير عام جمعية البنوك في فلسطين، والنائب قيس عبد الكريم.

وهدف الحلقة إلى التوعية بقانون مكافحة غسيل الأموال وتعريف المواطنين بهذا القانون، ولتسليط الضوء على هذه الجريمة والتحذير من مخاطرها.

عقد ائتلاف «أمان» في تشرين الأول حلقة تلفزيونية خاصة حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث عرضت على شاشات معظم المحطات المحلية في محافظات الوطن.

واستضافت الحلقة كلاً من: منار سالم وجميلة عبد من ائتلاف «أمان»، وناصر الرئيس، المستشار القانوني في مؤسسة الحق، وقيس عبد الكريم، النائب في المجلس التشريعي وعضو منظمة «برلمانيون فلسطينيون ضد الفساد»، فيما أدار الحوار الإعلامي ماجد العاروري.

وتحدثت منار سالم عن المحاور التي تركز عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مشيرة إلى أنها المرجعية التي تحتكم لها الدول والمؤسسات الأهلية والخاصة في تدابيرها لمكافحة الفساد.

أما جميلة عبد، فتطرق إلى دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تناول موضوع الفساد، مشيرة إلى نقاط النجاح والإخفاق في عمل المؤسسات الأهلية في هذا الشأن.

الأول من نوعه فلسطينياً

تقرير حول الفساد والفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني



الوصول إلى الخدمات بسبب الوساطة والمحسوبية.

وبين التقرير أن الفساد يساهم في حالات الإفكار، وزيادة الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وتراجع العدالة الاجتماعية، وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي، وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع.

وأوصى التقرير بالعمل بجدية من أجل وضع إطار نظري ومفاهيمي للفساد ومظاهره المختلفة، فضلاً عن تعريفات واضحة بالنزاهة والمساءلة والشفافية على أن يأخذ هذا الإطار الخصوصية التي تمر بها الحالة الفلسطينية.

كما أوصى بالعمل الجاد والحديث من أجل إعداد موازنات مالية للسلطة الوطنية تكون داعمة للفئات الاجتماعية المهمشة، بما فيها النوع الاجتماعي والطفولة والإعاقة.



تقويم ٢٠٠٨

أصدر ائتلاف «أمان» تقويم للعام ٢٠٠٨ ضمنه مقتطفات من أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

أصدر ائتلاف «أمان» تقريراً بعنوان «الفساد والفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني (النساء والأطفال والمعاقين)، والذي أعده لصالح «أمان» المحاضر في الجامعة العربية الأمريكية بجنين د. أيمن يوسف.

وقد نظم ائتلاف «أمان» ورشة عمل مشتركة في رام الله وغزة عبر «الفيديو كونفرنس» في الثاني والعشرين من تشرين الأول الماضي لمناقشة المسودة الأولية.

وأشار التقرير، الأول من نوعه فلسطينياً، إلى أشكال محددة تدرج ضمن حالات الفساد، تتمثل في: المحاباة والمحسوبية والتمييز بين المواطنين، وسوء الإدارة والفوضى والإهمال في إدارة المال العام والتصرف به وهدره والتأثير على القضاء وأجهزة الرقابة والمساس سلباً باستقلالية القضاء والمحاكم، والتأثير على الرأي العام عن طريق استخدام الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لتميع الحقائق وتزويرها أمام الرأي العام، أو العمل لصالح جماعات نخبوية وأفراد على حساب المصلحة العامة، إلى جانب إجهاد التجارب الديمقراطية من خلال تزييف الانتخابات وتزوير نتائجها.

ويرجع التقرير بروز ظاهرة الفساد إلى عدة أسباب، أهمها: الفقر، والاستبداد السياسي، والهوة بين الأغنياء والفقراء وانعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي وغياب مفهوم المساءلة العامة والمسؤولية، وازدياد حجم القطاع العام، ما يتسبب في معاناة الفقراء والمهمشين من النساء والأطفال والمعاقين، وغيرهم، وذلك بعدم قدرتهم



بروشور تعريفني

أصدر الائتلاف بروشوراً تعريفياً بمشروع الحملة الوطنية لمكافحة الفساد، وفيه نبذة عن الاتفاقية وملخص لبنودها.

الواقع التشريعي لتضارب المصالح في السلطة الفلسطينية



تتطلب التشريعات القانونية بشكل عام، والأنظمة الوظيفية بشكل خاص النزاهة والاستقامة لمن يشغلون الوظائف العامة، الذين لهم الحق في اتخاذ قرارات بالشأن العام، القيادية منها بالذات، والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يُحرف الشخص عن هذه المعايير وتغليب مصلحته الشخصية على المصلحة العامة. لذا تحرص الأنظمة القانونية في شتى المواضيع التي تعالجها على وضع ضوابط وقيود تحول دون تغليب الشخص مصلحته الشخصية على المصلحة العامة، والحيلولة دون وجود تضارب للمصالح.

لذا، فقد أصدر ائتلاف «أمان» تقريراً بعنوان «الواقع التشريعي لتضارب المصالح في السلطة الوطنية الفلسطينية» من إعداد عبد الرحيم طه.

وعالج التقرير مفهومي المصلحة وتضارب المصالح، ومحددات تضارب المصالح، والفرق بين هذا المفهوم وغيره من المفاهيم المتعلقة بالنزاهة والشفافية، كما تطرق إلى تضارب المصالح في ضوء المواثيق الدولية، وكذلك في ضوء التجربة المقارنة، فيما أوضح التقرير صور تجنب تضارب المصالح في التشريعات الفلسطينية.

وأوصى التقرير بتعديل قانون الهيئات المحلية رقم (١) لسنة ١٩٩٧، وذلك بالنص على إلزام موظفي الهيئات المحلية بالإفصاح عن المعلومات التي تحول دون تضارب المصالح، وكذلك تجنب وقوعهم في أي من الحالات

التي تؤدي إلى تضارب المصالح، موصياً بالاستعانة في هذا الصدد بمدونة السلوك التي اعتمدها ائتلاف «أمان» لرؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية وموظفيها.

«حجة البغل».. حاميتها حراميتها



أصدر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان، ضمن الحملة الوطنية للتوعية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قصة قصيرة للأطفال بعنوان «حجة البغل»، من تأليف الكاتب والأديب زكريا محمد، ورسوم الفنان خالد أبو الهيجا.

وتتقد هذه القصة، التي تدور أحداثها بين حيوانات في الغابة، الوساطة والمحسوبية، وتولي فاسدين مؤسسات الحكم وإدارة المال، وتدعو إلى محاربة هؤلاء الفاسدين وعدم الرضوخ لهم، إذ إن الحل يكمن في مواجهتهم وتخليص المجتمع منهم وليس في التودد لهم والبحث عن واسطة للخروج من المأزق.

ندوات لطلبة الجامعات للتوعية بالإتفاقية

تشرين الثاني - كانون الأول ٢٠٠٧



قوانين واتباع سياسات تعمل على الحد من مظاهر الفساد
بشكله المختلفة.

وتم التوضيح ان اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد هي
الوثيقة القانونية الدولية الوحيدة التي تتناول موضوع
مكافحة الفساد بهذه الشمولية حيث تلزم الدول الاطراف فيها
باتخاذ تدابير واسعة وشاملة ومفصلة في مجال مكافحة
الفساد بحيث تنعكس هذه التدابير على سياساتها وانظمتها
وقوانينها وما يترتب عليه الوقاية من أفعال الفساد وضبط
ومعاقبة مرتكبيه اضافة الى التعاون الدولي بين الأعضاء
حول الامور السابقة.

وفي النهاية تم الحديث عن ضرورة وضع استراتيجية وطنية
لمكافحة الفساد تتطلب مكافحة الفساد بجميع اشكاله في
جميع القطاعات التي تسهم في تحقيق التنمية الشاملة.

في إطار التوعية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نظم أمن
بالتعاون مع جامعة بيرزيت وكلية الطيرة وكلية فلسطين التقنية
في رام الله والجامعة الأمريكية في جنين وجامعة الاقصى
وجامعة الازهر وجامعة القدس في غزة عدة ندوات للتعريف
بهذه الاتفاقية بحضور ما يزيد عن ٣٥٠ طالب وطالبة.

وجاء ذلك ضمن سلسلة من الندوات المنوي عقدها في أكبر
عدد من الجامعات والكليات الفلسطينية في الضفة والقطاع
بهدف الوصول الى فئة الشباب وتوعيتهم بالفساد في إطار
اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

حيث قدم كل من الدكتور ياسر العموري والمحامي حازم
هنية والاستاذ صلاح عبد العاطي خلال هذه الندوات شرحا
حول مفهوم الفساد ومكوناته واسبابه وسبل الحد منه، كما
تم استعراض أهم ما جاءت به الاتفاقية، وخصوصاً تلك المواد
والبنود التي تدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى سن

بالتعاون مع منظمات أهلية ضد الفساد

١٧ لقاء بالضفة وغزة للتوعية بالإتفاقية

٢٠ - ٣٠ تشرين الأول



التجريم، والتعاون الدولي في كافة المجالات بهدف محاربة
الفساد، وغيرها من الموضوعات التي عالجتها الاتفاقية.

واعتمد خلال هذه اللقاءات أسلوب التعليم التفاعلي والنقاش
لاستخلاص النتائج في طرح موضوعات الاتفاقية الدولية،
والابتعاد في أغلب الأوقات عن أسلوب التلقين المباشر والتعليم
التقليدي في ورش العمل، فيما تم التركيز مع المشاركين والحضور
على استخلاص نتائج خاصة بالواقع الفلسطيني وعلاقته
بالاتفاقية الدولية، إضافة إلى الدور الذي يجب أن تضطلع به
فئات المجتمع الفلسطيني عامة، والقطاع الأهلي خاصة، تجاه
ظاهرة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وأدار هذه اللقاءات، التي نُفذت من خلال سبع عشرة منظمة أهلية
موزعة على الضفة والقطاع، كل من: الدكتور ياسر العموري،
والدكتور محمد قرش، والسيد عبد الرحمن العسولي.

نظم ائتلاف "أمان"، بالتعاون مع مجموعة من "منظمات أهلية ضد
الفساد" في الضفة والقطاع سبعة عشر لقاء للتوعية والتعريف
باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وطرق تطبيقها وتوضيح
دور مؤسسات المجتمع المدني في مناصرة ودعم هذه الاتفاقية.

واستهدفت هذه اللقاءات ممثلين من الجمعيات الخيرية والهيئات
المحلية والمدارس والجامعات والجمعيات النسوية وإعلاميين، إضافة
إلى القطاع الخاص، وبلغ عدد المشاركين نحو ٤٣٨ شخصاً.

وتم تقسيم الموضوعات الرئيسية في كل لقاء إلى محورين
رئيسيين: الأول تناول تحديد المفاهيم، سيما الخاصة بمفهوم
الفساد وأسبابه وصوره. والثاني عالج الاتفاقية الدولية
بتفصيلات تناولت فصولها الثمانية مع التركيز على أهم الأحكام
القانونية الواجب تبنيها لمكافحة الفساد من خلال ترسيخ القيم
المضادة للفساد، والنواحي الجنائية وممارسات الفساد الواجبة

٥ ورشات للقطاعين الأهلي والخاص في الضفة والقطاع

١٣ - ٢٢ أيلول

أخرى تحد من تضارب المصالح بين القائمين على المؤسسة
ومصالح المؤسسة ذاتها، وأخرى تضمن المساءلة الجنائية
للشخصيات الاعتبارية بما يحد من إمكانية استغلالها من قبل
المفسدين.



نظم ائتلاف "أمان" خمس ورشات عمل في عدة محافظات
بالضفة والقطاع للتوعية بمخاطر الفساد ووسائل مكافحته
وللتعريف ببنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ذات
الصلة بالقطاعين الخاص والأهلي.

وحضر هذه الورشات التي نظمت في رام الله ونابلس وبيت
لحم وغزة، ممثلون عن ١٠٥ مؤسسات من القطاعين الأهلي
والخاص، وتم خلالها التعريف بمظاهر ومخاطر الفساد
ووسائل مكافحته من خلال نماذج عملية تطبيقية على الحالتين
الفلسطينية والعربية.

كما تم توضيح خصوصية علاقة القطاع الأهلي في المنطقة
العربية بالحكومات، وأهمية هذا القطاع في محاربة الفساد
والوقاية منه.

وتناولت هذه الورشات بنوداً من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
الفساد ذات الصلة بمكافحة الفساد في القطاعين الأهلي
والخاص، وأوضحت القواعد الخاصة بمكافحة الرشوة في
هذين القطاعين والقواعد المنظمة للسرية المصرفية، إذ لا
تشكل هذه القواعد عائقاً أمام مكافحة الفساد، فيما على الدول
الأطراف أن تضع في تشريعاتها ما يكفل إمكانية تجاوز قواعد
السرية المصرفية إذا كان ذلك من مقتضيات مكافحة الفساد.

وأشارت إلى أن هذه الدول ملزمة أن تشمل تشريعاتها قواعد
تكفل تعويضاً عادلاً لمن تضرر بسبب أفعال الفساد وقواعد

وكذلك الحال بالنسبة للدفاتر التجارية، إذ تقتضي الاتفاقية
وضع قواعد تكفل الشفافية اللازمة وتحد من إمكانية إدراج
نفقات وهمية في هذه الدفاتر، ومن عدم إدراج بيانات معينة
بطريقة مشروعة.

وفي نهاية الورشات التدريبية الخمس، تم توعية الحضور
بضرورة وضع تخطيط استراتيجي لكل مؤسسة من
المؤسسات الحاضرة، تكون الرؤية في هذا التخطيط بعنوان
«مؤسسة خالية من الفساد»، بحيث يتم عمل كل ما يلزم من
خطوات للقيام بذلك التخطيط وتنفيذه على أرض الواقع.

ورشة عمل حول الاتفاقية للإعلاميين

٢٠٠٧/١٢/٢



على حرية الصحافة، والدور الرقابي لها، والتعريف بالفساد
ضمن المنظومة الدولية وحاجة المجتمع الدولي لمكافحته، إلى
جانب نقاش بنود الاتفاقية، والتدابير الوقائية لمكافحة الفساد،
وحق الوصول للمعلومات، وحماية المبلغين، وغسيل الأموال،
والفساد في القطاع الخاص والعام، والرشوة، والمسؤولية
الاجتماعية للشركات، ومشاركة المجتمع.

عقد ائتلاف "أمان" من غزة ورشة عمل للإعلاميين، بغرض
رفع الوعي بين أوساط هذا القطاع باتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد، وأيضاً دفعه إلى العمل من أجل دعم تطبيق
الاتفاقية.

وتم خلال الورشة التعريف بمشروع الحملة الوطنية لمكافحة
الفساد والهدف من التدريب، فيما ركز المدرب سمير زقوت

AMAN Participates in TI's International Conference and Annual Membership Meeting Bali, Indonesia 25 -29 October

AMAN participated in TI's International Conference and Annual Membership Meeting held from 25-29 October in Bali, Indonesia, where more than 150 delegates from over 90 national chapters around the world met to exchange information, views and experience.

Transparency International is the global civil society organization leading the fight against corruption. Since its founding in 1993, TI has played a lead role in improving the lives of millions around the world by building momentum for the anti-corruption movement. TI raises awareness and diminishes apathy and tolerance of corruption, and devises and implements practical actions to



address it.

During the conference, Important issues were discussed such as poverty and development, political corruption, corruption in the judiciary, the United Nations Convention against Corruption and monitoring mechanism, asset recovery, civil society monitoring, in addition to discussing some of TI internal governance issues.

AMAN and other Arab national chapters such as Transparency Lebanon and Transparency Morocco that are full members in TI participated in the board of directors' elections. Other Arab countries such as Algeria and Kuwait participated in the conference activities .

Dr. Azmi Shuaibi, Commissioner for Anti Corruption Affairs in AMAN, presented to participants at the conference the Palestinian experience on integrating

anti-corruption activities within the education process for the youth. During the past year AMAN managed to implement recreational activities for school children such as summer camps and puppet shows that dealt with corruption, in addition to providing training courses for the school and university teachers with the aim of promoting the values of integrity, principles of transparency and systems of accountability in the Palestinian society and educating the students and teachers on how to combat corruption. Furthermore, in cooperation with Birzeit University, AMAN developed an Anti Corruption Curriculum that will be used in Birzeit University during the current semester as a first experiment and will be subsequently distributed to the rest of the Palestinian Universities.

On the other hand, Manar Salem, Project Manager of the "National Campaign for Advocating UNCAC provisions in the Occupied Palestinian Territories/ National Anti Corruption Campaign", participated in 2 workshops held on UNCAC during the conference; one on Advancing and Monitoring UNCAC and another on Preparing for the UNCAC states parties' conference to be held in Indonesia end of January 2008.

During these workshops, AMAN pointed out its achievements in the field of advocating for the implementation of UNCAC in the occupied Palestinian territories.

Additionally, a regional meeting for Africa and Middle East countries was held to discuss Transparency International regional strategy for 2008 -2010. The TI annual report for the region was also presented giving the opportunity for the participants to share their experiences and opinions.

The Palestinian delegation had the opportunity to meet separately with different representatives from Arab and Foreign countries with the purpose of sharing experience.

Further, AMAN's publications were distributed to the participants at the market place where most of the national chapters displayed their publications .

“أمان” يشارك في المؤتمر السنوي لمنظمة الشفافية الدولية بأندونيسيا ٢٥ - ٢٩ تشرين الأول

الفساد وتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في المجتمع، إضافة إلى إصدار “أمان”، بالتعاون مع جامعة بيرزيت، كتاباً جامعياً بعنوان “النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد” لتوعية طلبة الجامعات الفلسطينية بهذه القيم والمبادئ، فيما بدأت جامعة بيرزيت بتدريسه خلال العام الدراسي الحالي كتجربة أولى، وسيتم لاحقاً تعميمه على باقي الجامعات الفلسطينية.

بدورها، شاركت منار سالم، مديرة مشروع الحملة الوطنية لمكافحة الفساد ودعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة، في ورشات العمل التي عقدت على هامش المؤتمر، إذ نُظمت ورشة عمل حول آلية المراقبة على تنفيذ الإتفاقية، وأخرى حول التحضير لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية والذي سيعقد في أندونيسيا في أواخر كانون الثاني ٢٠٠٨.

كما تم خلال هذه الورشات عرض إنجازات “أمان” في مجال مناصرة ودعم تطبيق “اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد” في الأرض الفلسطينية المحتلة .

كذلك تم خلال المؤتمر عقد اجتماع لدول منطقة أفريقيا والشرق الأوسط، بحضور أعضاء وفود الدول العربية والأفريقية، لمناقشة الاستراتيجية الإقليمية للمنظمة في مكافحة الفساد للأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٠.

وعلى هامش المؤتمر، عقد الوفد الفلسطيني لقاءات فردية مع ممثلين عن دول عربية وأجنبية بهدف تبادل الخبرات، كما تم توزيع المنشورات والمطبوعات الخاصة بـ “أمان”.



شارك الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة “أمان”، الذي يتمتع بعضوية شاملة في منظمة الشفافية الدولية، في المؤتمر السنوي للمنظمة في جزيرة بالي بأندونيسيا، بحضور أكثر من مئة وخمسين مندوباً من تسعين فرعاً وطنياً للمنظمة في مختلف أنحاء العالم بهدف تبادل المعلومات والآراء والخبرات.

وتعد منظمة الشفافية الدولية المنظمة العالمية غير الحكومية الرئيسة التي تركز جهودها لمكافحة الفساد، ولها نحو تسعون فرعاً وطنياً في جميع أنحاء العالم. وقد لعبت هذه المنظمة منذ تأسيسها عام ١٩٩٣ دوراً كبيراً في زيادة فرص ونسب مساءلة الحكومات ومكافحة الفساد المحلي والدولي.



وتم خلال المؤتمر مناقشة العديد من القضايا المهمة، مثل: علاقة الفساد وتأثيره على الفقر والتنمية، والفساد السياسي، والفساد في القضاء، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وآلية الرقابة على تنفيذها واسترداد الموجودات، ودور المجتمع المدني في الرقابة إضافة إلى مناقشة بعض القضايا الإدارية الداخلية للمنظمة.

وعرض د. عزمي الشعيبي، المفوض لشؤون مكافحة الفساد في إئتلاف “أمان”، خلال المؤتمر التجربة الفلسطينية في كيفية دمج أنشطة مكافحة الفساد في عملية التعليم لدى فئة الشباب، وذلك من خلال تنظيم “أمان” العديد من الأنشطة اللامنهجية فيما يخص المدارس، كالمخيمات الصيفية والعروض المسرحية التي تعالج موضوع الفساد، والدورات التدريبية لمعلمي المدارس الهادفة إلى تعريف وتوعية الطلبة والأساتذة بكيفية مكافحة

Awareness Seminars for University Students on The UN Convention against Corruption



November- December 2007

The Coalition For Accountability And Integrity - AMAN held several seminars in cooperation with Birzeit University, Al-Tireh college, and Palestine technical college in Ramallah as well as the American University in Jinin, Al Quds University in Abu Deis , Al-Aqsa and Al-Azhar universities in Gaza. The seminars introduced the UNCAC to over 350 students.

This event was part of a series of seminars to be held in many other universities and colleges in the West Bank and Gaza Strip in order to reach out to the youth and alert them about corruption in regards to the UNCAC.

During these seminars, the lecturers explained

the concept of corruption, its components, causes and preventive measures. They also remarked the significant articles mentioned in the UNCAC, especially the articles that call on members in the United Nations to ratify laws and policies that limit this phenomenon in all its forms.

It was elaborated that the United Nations Convention against Corruption is the only international legal document that covers the topic of corruption in such a comprehensive way.

Finally, there was a discussion about the necessity of setting a national strategy to combat corruption that requires fighting corruption in all its forms and in all sectors for better development.

In cooperation with NGOs against corruption AMAN organized 17 awareness raising sessions on UNCAC



20-30 October 2007

AMAN organized 17 sessions in cooperation with a group of NGOs against corruption in the West Bank and Gaza Strip with the purpose of spreading awareness and introducing the United Nations Convention against Corruption and ways of application in addition to clarifying the role of civil society institutions in advocating for and supporting this agreement. These meetings targeted representatives of charity associations, municipalities and local councils, schools, universities, women associations and media professionals in addition to the private sector. The number of participants was around 438.

Main topics in each meeting were divided in two key subjects, the first discussed identifying concepts especially the ones related to corruption, causes and types. While the other subject dealt with the UNCAC in detail and covered its eight sections focusing on the most important legal provisions to be adopted in order to fight corruption through strengthening

the values of integrity, the criminal aspects and corruption practices that should be incriminated, and the international cooperation on all levels in order to fight corruption as well as other issues that the convention tackled.

There was a positive interaction by participants as it was shown through their concern and discussion on the smallest details sometimes, as well as their questions on the mechanism of how to benefit on the Palestinian level from the judicial rules mentioned in the convention.

The meetings reflected other positive outcomes in addition to the awareness about the convention and its rules. This was embodied in creating important networking among the Palestinian civil society organizations. Finally, it was agreed on the necessity to continue cooperation among the NGOs in order to organize more activities related to corruption in general and to the UNCAC in specific in order for the civil society to take the initiative in the fight against corruption.

Training Workshops on UNCAC Targeting NGOs, Private sector, Media Professionals

AMAN has conducted five training and awareness raising workshops targeting the private and NGO sectors in the West Bank and the Gaza Strip. These workshops took place in Ramallah, Bethlehem, Nablus and Gaza from Sep 13 - 22. Participants included representatives from 105 organizations, NGOs and corporations such as local chambers of commerce and industry, centers for private sector development, centers for women and family affairs, lawyers unions, Human rights centers and numerous other charity organizations.

The agenda of these workshops was twofold:

1) to present stakes and challenges of UNCAC and provide extensive information of the international instrument regarding: preventive measures, criminalization and law enforcement, promoting and strengthening international cooperation, preventing and combating transfers of funds derived from acts of corruption, including laundering of funds and returning such funds, technical assistance, and mechanisms for monitoring implementation.

2) to create opportunities for civil society to address challenges in supporting the fight

against corruptive practices such as encouraging access to information, developing protection of whistleblowers, preventing money laundering and corruption in the private sector, fighting bribery, encouraging community participation and raising awareness.

At the conclusion of these five workshops, it was emphasized for participants the importance of the existence of strategic planning in every participating organization, where the vision of this planning should be entitled "Corruption-Free Organization". With this regard, it was also added, that necessary actions are to be taken by these organizations to ensure developing and implementing the strategic plan successfully.

On the other hand, A workshop for media professionals was held in gaza on Dec 12.

The workshop aimed at raising the awareness of media professionals about this UN convention, pushing towards making efforts to implement this convention.

Many topics in relation to the UNCAC were discussed emphasizing on the freedom of journalism and its monitoring role, the right to access information, and protecting of whistleblowers.



The first of its kind

A report on Corruption and Marginalized Groups in the Palestinian Society

AMAN issued a report titled “Corruption and Marginalized Groups in the Palestinian society (women, children and the disabled)” which was prepared by Dr. Ayman Yousef, instructor in the Arab American University in Jinin.

A joint workshop between the West Bank and Gaza was organized on Oct 22nd through a closed-circuit television to discuss the first draft of the report.

The report, being the first of its kind in the Palestinian society indicated the specific kinds of corruption represented in: nepotism, favoritism, distinguishing between citizens, bad management, and disorder, misusing and wasting public money, influencing the judiciary and the monitoring systems, and affecting their independency. Other kinds are: influencing the public opinion by using the media to distort the facts before the public opinion or to work in favor of certain groups and individuals on the account of the public interest in addition to aborting the democratic experiences through forging the elections and their results.

The report also listed the reasons behind revealing the corruption phenomenon whether in the preliminary scene or the Palestinian case, as that was mentioned in a number of reasons, the most important of which are: poverty, political tyranny, the gap between the rich and the poor, the inexistence or lack of job morals in governmental work and the deficiency in the concept of public accountability and responsibility. Moreover, the increase in the volume of the public sector since as long as there is an increase in its field of work there will be an increasing tendency towards corruption.

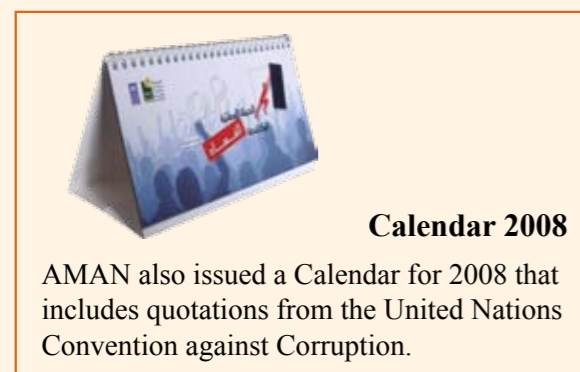
These reasons and many others results in the



inability of the poor, marginal groups, the children and the disabled to reach the services because of Wasta and accountability that works in favor of the Rich and the influential people.

The report showed that corruption contributes in poverty, increasing the social and economic gaps creating a regress in social justice, the inexistence of the social and economical equality and the low living standards of many social classes as a consequence to the concentration of fortunes and powers in the hands of minorities on the account of the public majority which are the poor.

The report came out with a number of recommendations and suggestions. Some of the main recommendations were: confirming on the necessity of working hard to have a clear theoretical and conceptual framework for corruption and its different types as well as clear definitions of integrity, accountability and transparency; the necessity to set clear and specific strategic plans for comprehensive reform and fighting poverty and restructuring the public budget so it would ensure fair shares for vital sectors such as health, education and agriculture to support the marginalized groups.



Calendar 2008

AMAN also issued a Calendar for 2008 that includes quotations from the United Nations Convention against Corruption.



Brochure

A brochure that provides a summary on the “National Anti Corruption Campaign Project” and the UNCAC provisions was issued.

Palestinian Legislations and Conflict Of Interest

Legislations in general and functional systems in specific require people who work in public positions to have transparency, integrity and honesty especially decision-makers on issues related to the public and to avoid anything that can cause the person to deviate from these criteria while favoring the personal interest over the public interest. Therefore, the legal regulations for several issues set restraints that would hinder the individual from favoring his interest over the public interest and to avoid the existence of conflict of interest.

Therefore, AMAN has issued a report titled “ Palestinian Legislations and Conflict of Interest” prepared by Mr. Abdel Raheem Taha, that tackles the following issues:

- the concept of “Conflict of Interest”.
- the difference between this concept and other concepts related to integrity and transparency.
- the general rules to avoid conflict of interest .
- the international experience (international conventions and national legislations) on dealing with the conflict of interest .
- methods of avoiding conflict of interest in the Palestinian laws.

The report has recommended that the Local Governmental Units Law (#1) of the year 1997 is to be revised where it should state on obliging the local government units> personnel to disclose information relevant to conflict of interest, as well as ensuring not to engage in cases that may lead to the conflict of interest. The report, has also



recommended benefiting from the code of conduct, adapted by «AMAN» for directors, members and employees of the Local Government Units.

The Mule’s Argument

Due to AMAN’s special interest in the Palestinian society’s largest sector, namely children, the organization has been continuously issuing publications concerned with this sector, so as to enforce their sense of integrity. Therefore, the organization has recently issued a short story for children titled « The Mule’s Argument ». It aims at teaching the children integrity, and rejection of favoritism, corruption, and bribery.

This story is narrated by two groups of animals, one representing the corrupt in society, and the other representing the sector suffering from consequences of corruption. The story shows how integrity triumphs over corruption at the end.



Study on the compatibility of the Palestinian legislations and policies with the provisions of the United Nations Convention against Corruption

Within the movement of the Palestinian society that drives for combating corruption in all its forms by which AMAN is playing a leading role to achieve that through reporting a national action plan against corruption and launching a national campaign to fight it. This study seeks to represent a theoretical framework that founds the practical steps towards eliminating this phenomenon.

The study, which was prepared by Mr. Ali Abu Dayyak and Mr. Nasser Al-Rayyes, aims at adapting the Palestinian situation in terms of legislations and general polices with the requirements of the United Nations convention against Corruption in order to figure out the points of compatibility with this convention, and thus enhance them and ensure the importance of providing a decisive commitment towards them, as well as define the differences with the agreement and work on adapting and correcting them according to the convention.

Working on achieving this goal, the study adopted the descriptive analytic methodology where scripts of the convention and required precautions were analyzed to combat corruption whether regarding the general policies or legislations. On the other hand, the Palestinian legislations and policies were analyzed to identify the harmony between them and the requirements of the convention.

This study is of three chapters; the first stated the

key aspects of the agreement identifying its goals and range of application as well as the incriminated actions of corruption according to it. In addition to the procedures and guarantees of countries to promote for pursuing and fighting corruption and required safety measures to fight it according to the convention.

This chapter also included the ability of this agreement to bind the Palestinian Authority asserting the possibility that the Authority would be committed willingly.

The second chapter talked about the general Palestinian policies and their compatibility with the agreement. It covered the attributes of the general policies of the successive Palestinian governments and then processed the general framework of policies related to fighting corruption represented in; enhancing participation and the legislative elections, controlling the public procurement, managing the public fund, reforming the general administration and the civil services. This chapter also tackled the commissions combating corruption, and the role of the illicit income commission and the Financial and Administrative Control Bureau in this field. In addition, this chapter clarified about the provisions related to financial disclosure, and discussed the procedures to combat money laundering clarifying the government's policy in combating the incriminated revenues and monitoring the financial actions of the civil entities and organizations.

As for the third chapter; it discussed the compatibility of the Palestinian legislations with the UN convention as it discussed the nature of the Palestinian legislations showing their key imperfection and flaws. Then it covered the compatibility of these legislations with the provisions of the international convention against corruption in the areas of incriminating corruption, bribery, embezzlement, and illicit income. Nevertheless it covered the adoption of the valid legislations in the Palestinian Authority on procedures and guarantees to promote for pursuing corruption crimes, especially the misuse of immunity as means to avoid accountability on corruption crimes.

This chapter has also introduced the compatibility of the Palestinian legislations with the policies stated in the convention especially in relation with establishing anti-corruption commissions by countries, and the procedures set by these countries in order to promote

transparency and accountability in managing the public fund and setting special laws and regulations for the public employment.

A Workshop was held to discuss the first draft of the study and to ensure the necessity to set a national action plan against corruption .

Ashraf Al-Ajrmi, the Minister of Detainees and Ex-Detainees Affairs attended the workshop along with representatives of other ministries and governmental institutions in addition to PLC members and representatives of the civil society and researchers.

Al-Ajrmi stated that the current government is now liberated from factionalism but it has inherited a great burden of corruption. He also confirmed that the government is willing to work on a reform plan and will adopt the national action plan against corruption. He also added that driving for anti-corruption without the existence of a law regarding anti-money laundering to support that will not be easy. He also asserted on the necessity of ratifying the law of factions.

During the workshop, other comments and inputs were presented asking the government to provide an annual report about its achievements in fighting corruption and the importance of having an independent

commission to combat corruption established by the civil society.

Dr. Azmi Shuaibi, Commissioner for Anti Corruption Affairs in AMAN, mentioned that the UN convention against corruption is not for promotion but to assess Palestinian position relative to the convention either for the legislations or policies taking into consideration that the agreement does not abide the Palestinian Authority since it is not yet considered as a state in the United Nations.

He also added that the study will be useful in identifying the shortages in order to bridge the gaps in the legislations and policies in relevance with corruption as well as to push towards preparing a national action plan against corruption.



TV Episodes on the UNCAC and Anti -Money Laundering

AMAN held a special TV episode on the United Nations Convention against Corruption in October which was broadcasted on most of the local channels of the country.

The guests of the show were Manar Salem and Jamileh Al-abed from "AMAN", Nasser Al-Rayyes, a legal consultant from Al-haq organization, Qais Abdul Karim, parliamentarian in the legislative council, and their host was Majed Arouri.

Manar Salem talked about the aspects that the UNCAC concentrates on stating that it is the document that countries and civil organizations refer to especially regarding its procedures about corruption.

She also talked about AMAN's work regarding this issue and the need to utilize this document in the Palestinian territories.

As for Jamileh Al-Abed, she talked about the role of the Palestinian civil society organizations in handling corruption. She also pointed out the strengths and weaknesses of civil society institutions in this regard.

Al-Rayyes however talked about the valid Palestinian legislations against corruption and the gaps that

these legislations have and the way they reflect on the role of the Palestinian judiciary system in combating corruption.

Parliamentarian Mr. Abdul Karim talked about the role of the legislative council in this regard and stressed on the importance of having a methodology to pursue the corrupted people out of the framework of the legislative council since it is currently not functioning.

AMAN also produced another special episode on "Money Laundering" in December which was broadcasted on most of the local channels.

The guests were Mr. Riyad Oweida from Palestine Monetary Authority, Mr. Nabil Abu Diab from Association of Banks in the occupied Palestinian territories and Parliamentarian Mr. Qais Abdel Kareem and the discussion was run by Dr. Azmi Shuaibi, Commissioner for Anti Corruption Affairs in AMAN.

The discussion aimed at raising awareness on anti-money laundering and the recently issued Palestinian anti -money laundering law.

In the presence of representatives from the private and public sectors, parties and civil society institutions

AMAN launches a draft of the national action plan against corruption

Fayyad assures the government's support.... and commitment towards reform

Under the patronage of his Excellency Prime Minister Dr. Salam Fayyad, AMAN coalition launched a draft of a national action plan against corruption for the Palestinian institutions during its annual conference commemorating International Day against Corruption. The conference was organized and held at the Grand Park Hotel in Ramallah, on December 13, 2007, utilizing videoconference technology to connect with Gaza.

The plan stemmed from and is based on the principles and goals of the United Nations Convention against Corruption (UNCAC). Representatives of the international community including heads of the representative offices to the PA and donor organizations attended and participated in the conference as well as representatives of the private and public sectors and the political parties and civil institutions. The general audience included ministers, former and present PLC members, head of civil organizations, university professors in addition to media representatives.

Dr. Fayyad announced that "starting next year, 2008, the Ministry of Finance will resume releasing detailed reports about the Palestinian treasury on monthly basis". He also promised that new measures will be taken in the management department that will ensure transparency of managing public funds. For example, he said that procedures of approval of the budget; and announcing the revenues and expenses of funds will be published periodically where the public can easily access and review the information.



Dr. Fayyad added that: "I stress upon our commitment before this conference to the government's program regarding adopting a new policy in order to reform and fight corruption under the umbrella of

transparency and accepting all kinds of monitoring and constant accountability".

Dr. Fayyad also declared his full support for any effort made towards creating a culture that calls for a corruption free society. A society that while reviving itself from the Israeli destruction, seeks to eliminate chaos and lawlessness; and at the same time is working to reestablish the role of the institution by new and improved ways of strengthening good governance and the rule of law.

He said: "all the sacrifices made by the Palestinian people in their struggle to achieve their national rights deserve our stern efforts to build strong influential institutions that are capable of supporting the people's interests and fulfilling their needs.

Dr. Fayyad noted that the Palestinian government declared its approval of the UN convention despite the fact that the Palestinian representation has not reached the level of a state in the UN .

Ashrawi and Al-Shirafi: accountability is a culture

Parliamentarian Hanan Ashrwai, chairwoman of the board of AMAN said that: "AMAN has reflected an impressive shift to enforce the Palestinian address within the League of Arab States to establish similar institutions in the Arab World that would tackle corruption issues." She also gave her support to the innovative idea that AMAN adopted, which is granting awards for good work in the Palestinian institutions; pointing out that this is but a pilot phase.

Ashrawi called for a comprehensive national discussion before the general elections "to rescue the system and the society from chaos and to strengthen national willpower".

Kamal Al-Shirafi, President's advisor on Human Rights and civil society and a board member at AMAN, said that "it's not easy to face the challenges that the Palestinian society is undergoing at the present time without a clear plan on fighting corruption; and without governmental and civil participation in preparing for and implementing this plan.

Al-Shirafi, who participated from Gaza through video conference, said that poverty and unemployment can't be tackled separately from fighting corruption. He clarified that the dominant Palestinian culture rejects monitoring. Therefore, he pointed out that this challenge is all about "changing this rejected idea to an admissible one within the Palestinian culture".

Al-Shuaibi: appointing an illicit income commission

Dr. Shuaibi, talked about the aspects of the national action plan against corruption asserting that it is not only a draft, calling on all sectors to contribute in the development of this plan.

Al-Shuaibi also indicated that many Palestinian institutions are working without legislation until now. At the same time, he criticized the government and the presidency for not appointing an illicit income commission despite adopting the illicit income law.

He said: "it is not logical for the number of employees in the public sector to increase from 150 thousand to 180 thousand without appointing some to the illicit income commission."

Al-Shuaibi called on the Palestinian Authority to carry out the procedures and legislations to combat all forms of corruption within its institutions.

On behalf of the National forces, Parliamentarian and board member of Palestinian Parliamentarians against Corruption, Qais Abdul Karim, declared their support to the anti-corruption plan and that presently there are great efforts being exerted towards pressuring the political system and its apparatuses to commit to this ambitious plan.

International Donors declare their support for the plan

Representatives from donor institutions participated in the conference by pledging their support for the plan as part of their commitment to fight corruption. Present were representatives from UNDP/PAPP , Konrad Adenauer Stiftung (KAS), the Norwegian and Dutch representatives.

Suggested focal points for the national plan

First: Completing the drafts of legislations (laws and regulations) related, whether directly or indirectly, to fighting corruption. These legislations include the following:

- the right to access information, competition and preventing monopoly, regulating privileges, and privatization;
- penal law that condemns corruption;
- regulations related to the scope of work of ministries and public institutions;
- regulations related to laws of illicit income, anti-money laundry, Financial and Administrative Control Bureau, tendering and governmental supplies, Palestine Capital Market Authority;
- a detailed system about the conflict of interest in the public employment; and,
- a specific law regarding the Investment Fund, subjecting its revenues, as a public fund, to control and identify its relationship with the Ministry of Finance.

Second: Adopting a set of public polices that eliminate chances of corruption, especially in the

public services sectors, including, as examples, policies pertinent to:

- Publishing information about procedures of the public institutions;
- Enabling media to exercise its role in accountability and publishing information;
- Incorporating values of integrity in the educational curricula on several levels;
- Adopting international agreements and signing bilateral agreements that enhance efforts towards combating corruption, especially the united nations convention against corruption;
- Announcing the public employment opportunities and considering the competency as key approach when appointing individuals;
- Adopting a national comprehensive welfare system that is based on the social solidarity within the community. The government's role in this will be through monitoring and regulating the service and not providing it;
- Adopting a national plan regarding the welfare to protect the marginalized and the poor;
- Following a strict general policy to create a complaint bureau in the public institutions with regards to a unified system; and,
- Adopting a policy to train employees of public institutions on the public service Code of Conduct.

Third: Proceeding with building up and activating the public control institutions, entities and system.

This includes:

- Establishing the illicit income commission;
- Continuing to establish the financial and administrative control bureau;
- Activating the internal control units in the public institutions and the control and inspection units in the ministry of finance;
- Monitoring all institutions and public entities not subjected to ministries by the cabinet or the legislative council; and,
- Institutionalizing the process of distributing the in-kind contributions.

Fourth: Enforcing an independent judicial system and its authority and capabilities to impose the rule of law. This requires identifying all corruption cases before the judiciary or those that are still at the Attorney General. It requires also developing a program as well as providing qualified judges to speed up with corruption cases before the judiciary system and regain the public's confidence in the system.

Fifth: Raising the public awareness on the corruption and its supporting environment as well as its destructive effects. The public awareness includes also recognizing the causes and features of corruption, through developing suitable programs and activities that basically adopt and disseminate concepts and experiences of anti corruption.

The National Campaign Against Corruption



The Coalition for Accountability & Integrity –AMAN is implementing this project in cooperation with UNDP/PAPP and with the financial support of UNDEF . The aim of this project is to promote compliance in Palestine with the UN Convention Against Corruption through a civil society-led initiative that mobilizes major stakeholders through collective action and involves all sectors to: support directed research, draft legislation, institutionalize monitoring mechanisms, raise awareness of the role of the public, and advocate for effective implementation and enforcement of anti-corruption measures, based on the participatory development, endorsement and implementation of a National Plan of Action to Combat Corruption.

Project Objective:

To advocate the efficient implementation of the UN Convention against Corruption in the Occupied Palestinian Territory.

Expected Outcomes:

- A National Plan of Action to Combat Corruption is adopted by major stakeholders for implementation.
- Adequate institutional (legal, regulatory and policy) mechanisms are in place to operationalize and enforce the UNCAC in the government, security forces, and judiciary.
- Civil society networks are mobilized in aid of the anti-corruption campaign.
- Citizens and specialist (professionals, etc.) networks are effective in monitoring and pressuring government to combat corruption.

Project Activities:

1. Prepare & publish research on gaps in local legislation & institutional policies regarding anti-corruption measures.
2. Draft / reform anti corruption legislation e.g. legislation regarding basic citizens' rights to information, consumer protection, whistleblower protection, etc
3. Lobby towards the establishment of state anti-corruption agency.
4. Consolidate citizens and civil society networks to monitor and pressure the government to combat corruption.
5. Carry out an awareness raising program that includes;
 - a) conducting advocacy & training sessions for the

- a) conducting advocacy & training sessions for the different sectors in the Palestinian Society on the UN Convention against Corruption Provisions and their role in advocating for / implementing the UNCAC.
 - b) providing advocacy training for NGOs and journalists in citizens' rights areas related to anti-corruption action: e.g., freedom of information, consumer protection, asset recovery, protection for whistleblowers, etc.
 - c) developing and disseminating reports & materials on specific issues and on role of citizenry: through schools, universities, NGOs, radio/ TV/ newspapers, meetings.
6. Develop set of indicators and identify means to measure corruption levels and legal compliance in public/private/non-governmental sectors.
 7. Draft National Plan of Action to Combat Corruption.

The United Nations Convention against Corruption (UNCAC)

In its eight Chapters and 71 Articles, the UNCAC obliges the States Parties to implement a wide and detailed range of anti-corruption measures affecting their laws, institutions and practices. These measures aim to promote the prevention, detection and sanctioning of corruption, as well as the cooperation between State Parties on these matters. The UNCAC is unique as compared to other conventions, not only in its global coverage but also in the extensiveness and detail of its provisions.

The UNCAC was negotiated over a two-year period at the United Nations office in Vienna by representatives of more than a hundred countries from all regions. The secretariat for the negotiations was the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Representatives of civil society organisations, including Transparency International, also participated in this process. Following the conclusion of the negotiations in October 2003, the text of the Convention was presented for approval by the General Assembly on 31 October 2003. Once approved, it was opened for the states to sign, starting with a signing conference in Merida, Mexico on 9-10 December 2003. (International Anti-Corruption Day on 9 December marks the anniversary of this signing conference.)

Adopted: 31 October 2003 by the UN General Assembly
Signatories: 140 (as of 1 November 2007). Opened for signature on 9 December 2003
Ratifications/Accessions: 103 (as of 1 November 2007)
Entry into force: 14 December 2005
Open to: All countries and regional economic organisations

The PA Declares Commitment towards the UNCAC

The Palestinian government declared its approval of the UN convention against corruption despite the fact that the Palestinian representation has not reached the level of a state within the United Nations. In 2005, the Palestinian government had sent a letter to the UN Secretary General indicating its commitment and willingness to abide by the basic provisions stipulated in the UNCAC.

And in 2007, the AMAN Coalition, assigned to promote the UNCAC in the Palestinian society has launched the National Campaign against Corruption - which will continue until the end of December 2008, to advocate for the implementation of the UNCAC in the Palestinian society and to set mechanisms to operationalize and enforce the UNCAC in the government and push towards developing a national plan of action against corruption.

In a Memorandum of Cooperation signed with AMAN

The Government Pledges to Implement Policies against Corruption

Based on the Palestinian government's desire to promote the values of integrity, the principles of transparency and the systems of accountability in the Palestinian society in general and in the Palestinian institutions of the public sector in particular, and upon its desire to take advantage of the capabilities and expertise of concerned local institutions, it has signed a memorandum of cooperation with AMAN on Aug 28 showing its willingness to cooperate with the Coalition for Accountability and Integrity-AMAN which is considered a house of expertise in reinforcing the values of integrity, the principles of transparency and the systems of accountability.

The government indicates its willingness to adopt policies to combat corruption through the implementation of coordinated activities within the framework of a Palestinian National Plan of Action, with the participation of the civil society in order to embody the principles of rule of law and good administration of public property and to promote transparency and accountability in its work. It also declares its willingness and readiness to abide by the basic provisions stipulated in the United Nations Convention against Corruption, which AMAN took upon its responsibility to advocate for in the Palestinian society by a delegation from the United Nations.

With the support of the government, AMAN will work to encourage civil society organizations to play a direct role in raising public awareness regarding the existence of corruption, its causes and its impact.

AMAN demonstrates its readiness to support the ministries and institutions of the Palestinian Authority in promoting



transparency in their work and enhancing their ability to provide objective information about their activities to the public in time.

The Palestinian government, which pursues a policy of openness towards the public, will issue necessary instructions to ministries in order to provide information essential to the work of AMAN and other institutions thus, emphasizing the right of citizens' access to public files.



National Campaign against **Corruption**

Advocating the efficient implementation of the UNCAC

Newsletter, Dec 2007
(1st issue)

- The Launch of the National Plan of Action against Corruption
- Study on the Compatibility of the Palestinian legislations & Policies with the UNCAC
- Awareness Activities on the UNCAC
- Publications
- International Participation



The Coalition for Accountability & Integrity – AMAN

Tel: 02 2974949 / Fax: 02 2974948 P.O Box: 69647 Jerusalem 95908

Gaza – Tel: 08 2884767 / Fax: 08 2884766

Email: aman@aman-palestine.org Website: www.aman-palestine.org

